مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢٥)

الخصخصة وأوضاع عمال الصناعة في مصر

دراسة ميدانية على عينة من عمال مصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم

إعداد

الباحثة / نهلة أحمد فوزيه

المدرسة الدكتورة بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنوفية

السنة ... العدد (٢٠٠٩) الجزء ... ديسمبر ٢٠٠٩م

الخصخصة وأوضاع عمال الصناعة في مصر

دراسة ميدانية على عينة من عمال مصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم

الباحثة / نهاد أحمد فريد

لدرجة الدكتوراة بقسم الاجتماع كلية الاداب – جامعة المنوفية

ملخص البحث:

تعد الخصخصة Privatization أحد أهم التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، ولقد اكتسب هذا المصطلح "الخصخصة" أهميته منذ تطبيق برنامج التحول إلى القطاع الخاص في المملكة المتحدة أواخر السبعينات عندما توجهت حكومة المحافظين البريطانية في عام ١٩٧٩ بقيادة "مارجريت تاتشر" إلى انتهاج برنامج شامل لتمويل المشروعات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، أدلة كثيرة تخدم عملائها وموظفيها أو حتى دافعي الضرائب لأنه عندما تملك الدولة كل شئ لا يملك أحد شئ ولكن في النهاية أحرزت بعضًا من النجاح وخلال النصف الأول من الثمانينات بدأ تطبيق هذه السياسة في العديد من الدول النامية والمتقدمة. [1] إلا أن غالبية الدول النامية اتجهت إلى اتباع هذا البرنامج بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طمعًا في إعادة جدولة ديونها، وفي بداية التسعينات دخلت مصر في مفاوضات مع كلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية التي على مصر من "نادي باريس" وكان من نتيجة هذه المفاوضات أن تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري بدءًا من منتصف ١٩٩١ ، وتعتبر الخصخصة جزءا أساسيًا من هذا البرنامج والذي تبنته مصر لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الحر والعمل وفقا لآليات السوق وذلك في ظل مبادئ أساسية. [2]

١) الحفاظ على المال العام من خلال إجراء تقييم دقيق للشركات التي ستطرح للبيع أو المشاركة.

٢) ضرورة الحفاظ على حقوق العاملين بهذه الشركات وتعويضهم.

---

(1) Erling Karlberg, waniss A. O Tmen, the Rational for Libyan Privatization, Libya, 2007, P.175.

(2) أحمد صقر عاشور، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، ندوة التحول إلى القطاع الخاص، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣) ضرورة أن تحتفظ الدولة بشركات قطاع الأعمال التي تنتج السلع الاستراتيجية والتي ترتبط بالأمن القومي.(٣)

ولقد بدأ تطبيق برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الأعمال العام، لخصخصة الشركات المملوكة للدولة.(٤) ويمثل هذا القانون مرحلة انتقالية لعلاج المشكلات التي يعاني منها القطاع العام، ويقوم هذا القانون على إعادة تنظيم أهداف الإدارة على أساس اقتصادي فقط. أما الأهداف الاجتماعية فيمكن تحقيقها بأسلوب آخر، وتعد قضية الخصخصة إحدى قضايا التحول الاقتصادي في مصر والكثير من دول العالم.(٥) وقد تركزت عمليات الخصخصة على قطاع البنية التحتية بقيم٣٢ مليار دولار، يليه قطاع الصناعة بقيم ٢٦ مليار دولار وتقدر التوقعات أن هناك أصولاً بقيمة ٦ تريليون دولار سوف تخصص خلال الـ ٢٠ عاما القادمة.(٦)

ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي انتشرت الخصخصة على مستوى العالم، الأمر الذي كان له العديد من التأثيرات السلبية أو الإيجابية على مستويات العمل. من حيث انتشار ظاهرة البطالة بسبب تسريح أعداد هائلة من الأيدي العاملة التي كانت تعمل في القطاع العام أو لسبب آخر، وهو أن مهارات وقدرات هؤلاء العمال لم تعد تتناسب مع مقتضيات الخصخصة والتي تعتمد بشكل أساسي على مبدأ تحقيق أكبر قدر من الأرباح لأصحاب العمل والذي ينعكس بالضرورة على أهمية أن يكون لدى العاملين بالفعل والداخلين الجدد إلى سوق العمل من الإمكانيات والقدرات. ولم يكن تأثير الخصخصة مع مستويات العمل، وحجم البطالة فحسب، بل كان تأثيرها الواضح على شروط وظروف العمل من حيث أثرها على مستويات الأجور حيث اضطرت الدول إلى تغيير سياسات تحديد الأجور، وأيضا ساعات العمل والأجازات وإنهاء علاقات العمل، وأصبح المتحكم الرئيسي فيها هو "صاحب العمل".(٧)

---

(٣) هند مرسي محمد على البربري، تقييم الآثار الاقتصادية للقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص١.

(4) Ameneh Moharerhgye Es Fahani, Sara Hossenini, Privatization, supply chain and logistics in National International and Governmtel Environment, 2009، p. 129.

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٥٣.

(6) Nemat Shafik Selling Privatizion Politically The international Journal the ecomomics of business, 1996, vol 5، P،20.

(٧) عماد مصطفى عتال، الخصخصة وآثارها على العمالة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكان هناك عديد من المخاوف والهواجس لدى العاملين بالنسبة لعملية الخصخصة، وهنا يظهر أهمية دور الإدارة وجهودها المركزة في الحديث والحوار مع العمال بغرض الحد من هذه المخاوف التي لا داعي لها، وهذا النوع من الحوار يكون ضروريا في الأحوال المتوقع حدوث مشاكل عمالية حادة منها من جراء الخصخصة . وفي دول العالم الثالث تشكل العمالة مشكلة قومية تعكس الحال في الدول المتقدمة في عمليات تطبيق الخصخصة ونتيجة هذا الخوف بالنسبة للعمال جعل العديد من الدول تخطو ببطء شديد في تطبيق الخصخصة ومن الملاحظ في معظم الدول أن المستثمرين ينصرفون عن الشركات التي تتميز بكبر حجم العمالة فيها، نظرا لصعوبة التعامل معهم بعد تطبيق برنامج الخصخصة.[٨]

والخصخصة باتت تشكل المذهب الاقتصادي المتبع في العالم أجمع، بعدما تأكدت معظم الدول، من إخفاق نظم التخطيط المركزي في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ومعدلات التنمية.[٩] وقد كانت مصر من بين مجموعة الدول النامية التي اتجهت مبكرا نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور مشارك وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث وضعت برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والسياسات المحفزة للقطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار والإنتاج كما وضعت البرامج لخصخصة الكثير من المؤسسات العامة المشتغلة في مجال الإنتاج السلعي والخدمي كما بدأت مصر في السنوات الأخيرة خطواتها الأولى نحو مشاركة القطاع الخاص في بعض مجالات الخدمات العامة.[١٠]

مشكلة الدراسة:

تعتبر الخصخصة من الموضوعات الهامة على المستوى العالمي سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية نظرا للركود الاقتصادي العالمي ومعاناة الدول النامية بوجه خاص من التضخم الركودي ولجوء الدول المتقدمة للتضافر فيما بينها لتدعيم مصالحها الاقتصادية بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) لفتح الأسواق العالمية للتصدير من الدول المتقدمة وتحديد المواصفات العامة للجودة (ISO) كشرط أمام

---

[٨] عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدول التابعة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤١٢ .

[٩] عماد مصطفى عتال، الخصخصة وآثارها على العمالة، مرجع سابق، ص٥ .

[١٠] تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٤) الإدارة العامة للبيانات والمعلومات ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو، ٢٠٠٣، ص٢١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة للدول الأوربية والأمريكية ومقررات "بازل" للرقابة المصرفية ومع التسليم بدور هذه الاتفاقيات في تطوير الاقتصاد الدولي إلا أن الدول النامية تبقى في الأصل مصدرا للمواد الخام وسوقا للمنتجات المصنعة، وقد اتجهت مصر إلى تطبيق الخصخصة لتدني مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد المصري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ومن أهم هذه المؤشرات.

١) بلغ معدل التضخم السنوي ٢١.٦% عام (١٩٩٠ – ١٩٩١).

٢) العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي ١٠% (١٩٩٠ – ١٩٩١).

٣) الدين الخارجي بلغ ٤٤.٧ مليار دولار (١٩٩١).

٤) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات ٤٩% (١٩٨٨ – ١٩٨٩).

٥) إجمالي خسائر شركات قطاع الأعمال العام ٥٠٠ مليون جنيه عام (١٩٩٠ – ١٩٩١) و ٢.٥٠ مليار جنيه عام (١٩٩٣ – ١٩٩٤) ومليار و ٢٧٠ مليون جنيه حتى (٢٠٠٣/٦/٣٠).

٦) معدل النمو في الناتج المحلي ١.٩١% عام (١٩٩٠ – ١٩٩١).

٧) معدل الادخار المحلي ٦% عام (٩٠ – ٩١).

٨) معدل الادخار القومي الإجمالي ١٨% عام (١٩٩٠ – ١٩٩١).

٩) مديونية شركات قطاع الأعمال العام المستحقة للبنوك العامة ٣١.٥٠ مليار جنيه عام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤).[١١]

ولذلك من خلال سياسة الدولة الاقتصادية لعام ١٩٩١ تم التصرف في بعض مصانع القطاع العام بالبيع الكلي أو الجزئي أو الإيجار وبناء على ذلك حدث تغير في الهيكل الإداري والاجتماعي والاقتصادي للمصنع حيث يتم تقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وفق شروط صندوق النقد الدولي وتحول خدمات الضمان الصحي والاجتماعي إلى خدمات مدفوعة التكلفة وهذا يشكل مدخلا لتزايد أعداد إضافية في هذه القطاعات لا تتمتع بالحماية القانونية ، كما يثير التحول للقطاع الخاص مشكلة الحرمان من الدعم الذي اعتاد عليه عمال القطاع العام واعتبر العمال أن تلك السياسة تعني تخلي النظام السياسي الاقتصادي عن معظم ما كان يمنحه للعمال من تأمين صحي واجتماعي ودعم

---

[١١] ضياء الدين محمود مخلوف ، تقييم مسيرة الخصخصة في مصر بالتطبيق على القطاع الفندقي "دراسة مقارنة" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠ ، ص٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مادي ومعنوي وحماية قانونية ضد الطرد والفصل التعسفي مما قد يؤدي إلى تدهور أوضاع العمال.[١٢]

وقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن سياسة الخصخصة هددت الكيان الاقتصادي لدول عديدة حيث أصبح رأس المال البشري "الفرد" بلا قيمة.[١٣]

أن سياسة الخصخصة ترتبط بتسريح العديد من العمال مما يؤثر عليهم اجتماعيا واقتصاديا.[١٤]

وتفرض عملية الخصخصة بعض التغيرات الاجتماعية على عمال وموظفي الشركات التي تطبق فيها سياسات الخصخصة حيث تعيد تشكيل ملامح البناء الاجتماعي نتيجة لعمليات التسريح وخفض الرواتب وكذلك ضرورة الانتظام في العمل ورفع معدلات الإنتاج وجودة وزيادة الحضور وخفض أيام الغياب وهدر الوقت والمواد الخام، كما تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية بين مديرو الشركات والعمال حيث يصبح المديرين أكثر صراحة مما ينفر العمال منهم مما يزيد من فرص الاشتباك بين العمال بعضهم وبين العمال والرؤساء . عما هو عليه في مؤسسات القطاع العام .[١٥]

لذلك تسعى الدراسة الراهنة للتعرف على أوضاع العمال سواء كانت الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية، أو الأوضاع في ظل ظروف العمل في ظل الخصخصة وخاصة عندما انتقل مصنع الغزل بشبين الكوم من رعاية الدولة "القطاع العام" إلى ملكية أجنبي هندي الجنسية "قطاع خاص"، وبعض أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حدثت تطورات داخل المصنع وتعالت الأصوات بعد ثورة يناير مطالبة الحكومة بإعادة النظر إلى رجوع المصنع مرة أخرى أبي القطاع العام والتحقيق مع الفاسدين الذين حصلوا على عمولات مقابل التفريط في المال العام، حيث تم تشريد ما يقرب من مليون ونصف عامل كانوا يعملوا بالقطاع العام وهم ضحايا الخصخصة ولكن المستثمر الهندي مازال يديره حتى الآن.

وبالرغم من أن المصنع أخذ حكم في شهر نوفمبر ٢٠١٣ بالرجوع وعليه إلى الحكومة إلا أن هذا الحكم لم ينفذ حتى الآن وأيضًا يعاني العمال من مشاكل عديدة

---

(١٢) دعاء أحمد توفيق محمد أحمد، تأثير الخصخصة على انتماء العمال لمصانعهم "دراسة تطبيقية على منشآت صناعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الفلسفة والاجتماع، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٧.

(١٣) فاطمة على أبو الحديد، اطفال بلا ماوى، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٩ .

(14) Stijn Claessems, Simeon Djankov, privatization benefits in Eastern Europe, Journal of public Economies, 2002, Vol 83, p 307.

(15) Gerry Johnson, Micro Processes of Institutional change in the context of privatization, Acdemy of Management review, 2000, P572.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاحتجاجات والاضطرابات مستمرة حتى الآن ، لذلك وجدت الباحثة أن الموضوع يستحق الدراسة وجاءت أهمية فيما يلي :

أهمية الدراسة

أ) الأهمية النظرية:

وهي تعكس مدى ما تحاول الدراسة أن تسهم به في سبيل تحقيق مبدأ التراكم العلمي من جانب، وتزويد الباحثين بمصدر علمي في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع الصناعي والاقتصادي بصفة خاصة، ومن جانب أخر إثراء المعرفة العلمية بمزيد من الأبحاث المتخصصة في شئون التنمية المجتمعية .

ب) الأهمية التطبيقية:

- من أجل تعديل السياسات الحكومية الخاصة بعملية الخصخصة.
- من أجل المساهمة في وضع تشريعات لحماية أوضاع العمالة المصرية.
- رسم رؤية توضيحية لأوضاع عمال صناعة الغزل والنسيج مع الإشارة لأثر الخصخصة على هذه الفئة.
- وضع برامج لحل مشكلات عمال الصناعة.
- وضع برامج إرشادية حول سلبيات الخصخصة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الخصخصة على أوضاع عمال الصناعة في مصر وينبثق من هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

١) محاولة التعرف على علاقات العمل داخل المصنع بعد الخصخصة من (حوافز وأجور - أجازات - التدريب والتعليم - وسائل الانتقال - الإدارة ... إلخ) .

٢) محاولة الكشف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة (الأسعار - التعليم - الرعاية الصحية - الخدمات العامة - البطالة).

٣) التعرف على الآثار الثقافية للخصخصة (القيم النوعية - العنف - الجريمة) .

٤) الكشف عن الآثار السلبية للخصخصة على العمال.

٥) التعرف على شكل العلاقات الاجتماعية بين العمال قبل وبعد الخصخصة.

٦) الرؤية المستقبلية لصناعة الغزل والنسيج من وجهة نظر العمال بعد الخصخصة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تساؤلات الدراسة:

تتمحور الدراسة عن أثر الخصخصة على أوضاع عمال الصناعة في مصر، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية.

١) كيفية التعرف على علاقات العمل داخل المصنع بعد الخصخصة من حيث (الحوافز والأجور – الأجازات – التدريب والتعليم – وسائل الانتقال – الإدارة ...إلخ)؟

٢) كيفية التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة من حيث (الأسعار – التعليم – الرعاية الصحية – الخدمات العامة – البطالة)؟

٣) ما هي الآثار الثقافية للخصخصة من حيث (القيم النوعية – العنف – الجريمة)؟

٤) كيفية التعرف على الآثار السلبية للخصخصة ؟

٥) ما هي شكل العلاقات الاجتماعية بين العمال قبل وبعد الخصخصة ؟

٦) ما هي الرؤية المستقبلية لصناعة الغزل والنسيج من وجهة نظر العمال بعد الخصخصة ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نوع الدراسة ومنهجها:-

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع والأهداف التي تصبوا إليها الدراسة، حيث إن موضوع الدراسة وأهدافها يلعبان دوراً فعالاً في اختيار منهج الدراسة وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث، لذا يقع البحث الراهن ضمن دائرة البحوث الوصفية وقد استعانت الدراسة الراهنة بأسلوب المسح الاجتماعي ووفقاً لذلك فإن الدراسة الوصفية Descriptive Survey، التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي Social Survey، قد استفادت منه الدراسة في جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى نتائج علمية مفيدة وتفسيرات صادقة وذلك فيما يتعلق بمعرفة تأثير الخصخصة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعمال داخل المصنع.

ويعتبر المسح الاجتماعي أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية ويعرف بأنه الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج إنشائي للإصلاح الاجتماعي وأيضاً هو محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة(١٦).

وقد استفادت منه الباحثة في دراستها الراهنة في جمع البيانات الكمية المطلوبة عن العمال خاصة أن الدراسة أجريت داخل مصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم، حيث أتيحت الفرصة للباحثة للتعرف على أعداد العمال قبل وبعد الخصخصة ومن الذى تعرض للفصل التعسفي والمعاش المبكر والطرد وما إلى ذلك.

وبالنظر إلى إشكالية الدراسة وما أثارته من قضايا وما تسعى إلى تحقيقه من اهداف، فقد تعددت المناهج التي يمكن من خلالها دراسة الإشكالية فقد اعتمدت الدراسة على المناهج البحثية الآتية:-

١. المنهج الوصفي التحليلي: حيث يمسح هذه الأسلوب بالتوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة وتحقيق أفضل فهم لها اعتماداً على التحليلات الكيفية، ثم الوصول إلى تعميمات بحيث أن موضوع الدراسة على اعتبار أن المنهج الوصفي يسعى إلى معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذى وصل إليها العمال من تطبيق الخصخصة عليهم.

---

(١٦) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ط ١٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. منهج دراسة الحالة: هو منهج يقوم على أساس الدراسة المتعمقة للوحدات المختلفة سواء كانت فرد أو جماعة، وليس مجرد الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف كما تم الاستعانة بهذا المنهج من أجل التعرف على تأثير الخصخصة على أوضاع عمال الصناعة وخاصة عمال غزل شبين الكوم.

بالإضافة إلى إمكانية التوصل للخصائص والصفات المشتركة لجميع حالات الدراسة علاوة على ما يتميز به طريقة دراسة الحالة من الترابط والعمق والشمول في دراسة كل الأوضاع المؤثرة، بجانب دقة ا لنتائج والثقة في البيانات المتوصل إليها وحصر عوامل الاتفاق والاختلاف لكل حالة(١٧).

ثانياً: أداة جمع البيانات:-

استخدمت الدراسة الراهنة لجمع البيانات المستهدفة في أداة دليل دراسة الحالة تلك الأداة التي تعد من أدوات البحث التي تتناسب مع منهج الدراسة حيث تعد دراسة الحالة إحدى الأساليب الكيفية في البحث الاجتماعي وقد تم تصميم دليل دراسة الحالة من مجموعة من المحاور تشمل كل متغيرات الدراسة واحتوى دليل دراسة الحالة على مجموعة من الأسئلة بعد أن تم عرض الدليل على المشرفة أكثر من مرة والذى قامت بإجراء تعديلات عديدة وجوهرية في نفس الوقت وبفضل توجيهات سيادتها استطاعت الباحثة صياغة دليل دراسة الحالة بشكل جيد.

وقد قامت الباحثة بدراسة استطلاعية للعمال داخل مصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم أكثر من مرة لوضع دليل دراسة الحالة في شكله النهائي حيث تم حذف مجموعة من الأسئلة وإضافة الأخرى حيث خرج الدليل في صورته النهائية متضمناً مجموعة من البنود وكل بند فيها يناقش قضية معينة وهى كالتالي:-

١. البيانات الأولية عن العمال (النوع- السن- المستوى التعليمي- المستوى الوظيفي- مدة العمل بالمصنع- عدد مرات الزواج- عمل الزوجة- تعليم الزوجة- الحالة التعليمية للأبناء- عدد الأبناء- عمل الأبناء- مصادر الدخل ومدى كفايته- السكن- أوجه انفاق الدخل).

(١٧) السيد على شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. بيانات عن علاقات العمل داخل المصنع بعد الخصخصة (العوائد والأجور- الأجازات- التدريب والتعليم- وسائل الانتقال- الإدارة- الخدمات- العمل النقابي ووظيفته- الاحتجاجات- حقوق العمال (حق السكن- حق العلاج)).

٣. بيانات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة (الأسعار- التعليم- الرعاية الصحية- الخدمات العامة- البطالة).

٤. بيانات عن الآثار الثقافية للخصخصة (القيم الدفعية- العلف- الجريمة).

٥. بيانات الآثار السلبية للخصخصة على العمال (فصل الملكية عن الإدارة- إلغاء الضمانات ضد الفصل التعسفي- مشكلات العمالة الموقتة- الاستقرار في العمل من عدمه- مشكلات المرأة في المصنع (الأجازات مدفوعة الأجر- ظروف العمل)- مشكلات التأمين ضد إصابة العمل والمخاطر- مشكلات العمل (صيانة الآلات والماكينات من عدمه- توافر مواد الخام من عدمه- غلق بعض المصانع- عدم وجود دورات تدريبية).

٦. بيانات عن شكل العلاقات بين العمال داخل المصنع قبل وبعد الخصخصة.

٧. الرؤية المستقبلية لصناعة الغزل والنسيج من وجهة نظر العمال بعد الخصخصة من (رأى العامل في موقف الدولة من عدم تنفيذ أحكام القضاء- رأى العامل في ضرورة تدخل الدولة في تنظيم قطاع صناعة الغزل والنسيج- الحلول المقترحة من وجهة نظر العامل بالنهوض لصناعة الغزل والنسيج).

ثالثاً: مجالات الدراسة:-

١. المجال المكاني:-

أجريت الدراسة بمحافظة المنوفية وتعد محافظة المنوفية من محافظات إقليم وسط الدلتا وهى أقدم محافظات الجمهورية وتقع وسط الدلتا بين فرعى رشيد ودمياط وهى على شكل مثلث رأسه في الجنوب وقاعدته في الشمال وتنقسم المحافظة إلى ٩ مراكز إدارية وهى: "تلا- بركة السبع- قويسنا- شبين الكوم- الشهداء- الباجور- منوف- السادات- أشمون"، وتبلغ إجمالي المساحة الكلية ٢٤٩٩ كم٢، ويبلغ إجمالي المساحة المنزرعة حوالى ٣٣٠.٧ ألف فدان، أي بنسبة ٨٠% من إجمالي المساحة وتشتهر المحافظة بالزراعة.

٢. المجال البشرى:-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمثل المجال البشرى في عدد من العاملين بمصنع الغزل والنسيج وهم العاملين المستمرين في المصنع أكثر من عشر سنوات، وعدد من العمال العائدين بعدما أحيلوا إلى المعاش المبكر، عدد من العمال الذين تعرضوا للفصل التعسفي والطرد أيضاً، ومجموعة من العمال الموجودين في المصنع أثناء تواجد الهنود. وذلك لمعرفة تأثير الخصخصة على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وشكل العلاقات الاجتماعية بين العمال أثناء الخصخصة.

٣. المجال الزمني:-

وهو الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية، وفق مخطط زمنى وضعته الباحثة شمل زيارة الباحثة لمجتمع البحث قبل التطبيق الفعلي لدليل دراسة الحالة في شهر نوفمبر ٢٠١٤م، ونظراً لعدم استقرار وظروف المصنع تم تأجيل التطبيق فترة من الوقت وبعد ذلك تم التطبيق للدليل من شهر سبتمبر ٢٠١٥م، حتى شهر ديسمبر ٢٠١٥م، ثم تحليل البيانات وتفسيرها تمهيداً لعرض النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث.

قامت الباحثة بجمع هذه البيانات المتعلقة بالمصنع من رئيس مجلس الإدارة، ومدير إدارة التدريب بالمصنع وذلك بعد موافقة من الشركة القابضة للغزل والنسيج بالقاهرة.

رابعاً: عينة الدراسة:-

نظراً لكبر مجتمع البحث وفى ضوء المشكلة المطروحة التي تسعى الباحثة إلى استجلائها وتوضيحها، فقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية للحصول على بيانات تتفق مع أهداف البحث وتساؤلات الدراسة الأساسية، علماً بأن حجم العينة ليس بالضرورة مؤشراً على تمثيلها، فالعينات صغيرة الحجم تكون أكثر مصداقية ودقة التحليل وتفسير النتائج، وبناء على هذا تم اختيار عينة البحث والدراسة من مجموعة من العمال بمصنع الغزل والنسيج بشبين الكوم، على

خامساً: أساليب التحليل والتفسير:-

نظراً لتعدد أهداف الدراسة الحالية، واعتمادها على البيانات الكيفية، وتنوع وسائل التي تم جمعها بواسطة دليل دراسة الحالة للعمال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صعوبات الدراسة :

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات للحصول على البيانات اللازمة لاستكمال متطلبات البحث وأهما ما يلي:

١- صعوبة الوصول إلى الأفراد "العمال" الذين خرجوا إلى المعاش المبكر والذين تعرضوا للفصل التعسفي والطرد لأنهم خرجوا نهائيًا وكان من الصعب الوصول إلى عناوينهم.

٢- التشتت الجغرافي لهؤلاء العمال حيث الاختلاف في أماكن تواجدهم ولم يسبق للباحثة الذهاب إليها.

"وقد استطاعت الباحثة التغلب على هذه المشاكل من خلال التردد المستمر على أماكن إقامتهم والاستعانة ببعض الإخباريين الموجودين بالمصنع من الزملاء القدامى".

٣- عدم تعاون مصنع الغزل والنسيج مع الباحثة لتطبيق دليل دراسة الحالة على العمال فاضطرت الباحثة السفر إلى القاهرة للحصول على موافقة الشركة القابضة للغزل والنسيج وبعد موافقتها وافق رئيس مجلس إدارة مصنع الغزل والنسيج على تطبيق دليل دراسة الحالة على العمال داخل المصنع وإعطائي البيانات اللازمة وكل ذلك يستغرق مزيد من الوقت.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الدراسة إلى بابين أولهما الإطار النظري للدراسة وثانيهما : يعكس الدراسة الميدانية .

أولاً: الباب الأول وهو بعنوان الإطار النظري للدراسة ويتكون من خمسة فصول يتناول الفصل الأول عرضًا لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها ومفاهيمها وأهميتها والفصل الثاني بعنوان الاتجاهات النظرية المفسرة للخصخصة وأوضاع عمال الصناعة، والفصل الثالث بعنوان : الخصخصة وملامحها العامة" والفصل الرابع بعنوان " الأوضاع الاقتصادية للعمال في مصر" والفصل الخامس بعنوان الدراسات والبحوث السابقة.

وفي الباب الثاني وهو الخاص بالدراسة الميدانية فيشمل أيضًا على مجموعة من الفصول وهي الفصل السادس بعنوان : الإجراءات المنهجية للدراسة والفصل السابع جاء بعنوان : النتائج الخاصة بحالات الدراسة وعلاقات العمل داخل المصنع بعد الخصخصة ، وجاء الفصل الثامن بعنوان : النتائج الخاصة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة وأثرها على العمال" والفصل التاسع بعنوان : النتائج الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والرؤى المستقبلية للعمال بعد الخصخصة" وقد حمل الفصل العاشر والأخير نتائج وتوصيات الدراسة . ثم اتبعها المراجع العربية والأجنبية ، ثم الملاحق .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أظهرت دراسة الحالة أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة من الذكور وعددهم ٨٥ حالة في حين أن العدد القليل من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حالات الدراسة من الإناث وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أميرة عبد القادر أحمد [١٥]

حيث توصلت دراستها إلى أن نسبة ٨٥.٣% من عينة دراستها من الذكور وهذا نظراً لطبيعة العمل بالمصنع حيث إنه مجزء إلى ثلاث ورديات على مدار اليوم والإناث تعمل في الوردية الأولى فقط لذلك الذكور تعمل أكثر من الإناث في هذا المجال.

السن لحالات الدراسة:-

أظهرت الدراسة التحليلية أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة وعددها ٦٣ حالة تقع في الفئة العمرية الشابة (٢٨- ٣٧) بينما ١٥ حالة تقع في الفئة العمرية (٣٨- ٤٧)، بينما ١٠ حالات تقع في الفئة العمرية (٤٨- ٥٧) في حين أن ١٢ حالة تقع في الفئة العمرية (٥٨- ٦٠) وهذا يدل على وجود تنوع في الأعمار المختلفة ولكن بعد خصخصة المصنع ركز المستثمر الهندي على وجود العمالة الشابة نظراً لحيويتها وقدرتها على العمل الشاق بالمصنع ولكن ينقصها الخبرة وركز على العمالة المؤقتة بينما الحالات الأخرى من المستمرين في العمل وأيضاً حالات المعاش المبكر الذى تم رجوعهم مرة أخرى إلى المصنع بسبب الخبرة والكفاءة.

المستوى التعليمي لحالات الدراسة:-

تشير نتائج دراسة الحالة إلى أن عينة الدراسة يتنوع مستواهم التعليمي ما بين الحاصلين على الشهادة الإبتدائية ٣١ حالة، وعدد ٢١ حالة حاصلين على تعليم متوسط، في حين أن عدد ٢٠ حالة حاصلين على الشهادة الإعدادية بينما نجد أن ١٢ حالة تقرأ وتكتب وعدد ١٣ حالة أميون في حين أن هناك ٣ حالات فقط حاصلين على شهادة جامعية.

٢. النتائج الخاصة بعلاقات العمال داخل المصنع بعد الخصخصة:-

الحوافز والأجور:-

كشفت نتائج الدراسة ضعف المرتبات والحوافز للعمال مما أدى إلى ضعف الإنتاج وعدم جودته كما بينت الدراسة عدم حصول العمال على الأجور والحوافز في وقتها وبينت

[١٥] أميرة عبد القادر أحمد سيد، الخصخصة والأوضاع المتغيرة للعاملين، دراسة ميدانية لإحدى الشركات الصناعية، مرجع سابق، ص ٢٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدراسة أن الغالبية العظمى من الحالات أن الأجور والحوافز متوافقة على حسب مزاج المستثمر الهندي كنوع من إذلال العامل وكسرة والتحكم في قوته.

كما أوضحت الدراسة الظلم والاضطهاد الذى كان يعانى منه العامل في حالة تأخر الحوافز والأجور وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد أحمد كمال[١٩]، حيث أثبت في دراسته للحوافز دوراً كبيراً في تنشيط العامل ورفع كفاءته وأكدت الدراسة على توقف العمل بالمصنع مرات عديدة بعمل الإضرابات والاعتصامات بسبب تأخر الأجور والحوافز.

بينت الدراسة تدنى الأوضاع المعيشية للعمال بسبب تأخر مستحقاتهم من الأجور والحوافز وأسفرت حالات الدراسة على عدم صرف المكافآت والأرباح الخاصة بهم من قبل المستثمر الهندي مما أدى إلى عدم الاستقرار في العمل وعدم الرضا عنه.

وقد أثرت الخصخصة بشكل ملحوظ على العامل من حيث التلاعب في الأجور والحوافز وبدلات العمال وتسريح أعداد كبيرة من العمال والتخلص منهم وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة ممدوح عبد الواحد محمد[٢٠]، حيث توصل في دراسته إلى عدم الاستقرار في العمل بسبب التلاعب في الأجور والحوافز.

توصلت الدراسة إلى إجبار العمال للإدارة الهندية على صرف مستحقاتهم من الأجور والحوافز والمكافآت والأرباح نتيجة توقفهم عن العمل وبالتالي يؤدى إلى تعطيل الإنتاج فيضطر المستثمر الهندي إلى تنفيذ مطالبهم المشروعة.

٣. النتائج الخاصة بالآثار السلبية للخصخصة على العمال:-

فصل الملكية عن الإدارة:-

- أظهرت نتائج دراسة الحالة أن معظم العمال أكدوا على وجود تضارب فى موضوع فصل الملكية عن الإدارة، بعض العمال أثبتوا أن هناك فصل الملكية عن الإدارة والبعض الآخر لا يوجد فصل الملكية عن الإدارة؛ لأن المستثمر الهندى أحد شركاء المجموعة المسيطرة على المصنع.

---

(١٩) محمد احمد كمال، دراسة معوقات الإنتاج النفسي لدى العاملين بمصانع الملابس الجاهزة ومدى تأثيرها على مستوى الجودة والإنتاج، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢٠) ممدوح عبد الواحد محمد، السياسة التخصيصية وأثرها على الأبعاد الاجتماعية في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ١٨٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- بينت النتائج عن مدى تسلط الإدارة الهندية بشكل واضح بالنسبة للعمال عن طريق تهديد عددهم بالفصل والطرد بحجة أنه الأمر الناهى فى المصنع.
- كما أظهرت النتائج التأثير السلبى للخصخصة على فصل الملكية عن الإدارة وتأثيره على العمال من حيث إهدار لحقوقهم المالية والإجتماعية والإقتصادية.

ج. النتائج الخاصة بالآثار الإجتماعية والإقتصادية للخصخصة:-

الأسعار:-

أسفرت نتائج الدراسة عن الإرتفاع الحاد فى الأسعار بالنسبة للعامل وفى ظل إنخفاض الدخل الذى يرجع إلى إختلالات كبيرة فى السياسات الإقتصادية فارتفاع الأسعار فى كل شئون الأسرة ومستلزماتها من غذاء ومسكن وملبس وخدمات صحية وإحتياجات ترفيهية وتعليمية أدى إلى تدهور فى مستوى معيشة العامل وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، فالعامل يعانى من الإرتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة، وعدم كفاية دخله لمواجهة أعباء الحياة ويتحمل الكثير فى سبيل تعليم الأولاد.

ارتفاع الأسعار وما أدى إليه من تدمير الطبقة الوسطى والدنيا أحدث تغيراً إجتماعياً وهو هبوط الحراك الإجتماعى لهذه الطبقات مما جعل من الصعب على العمال الإستمرار فى هذه الأزمة وهى الخصخصة.

بينت الدراسة أن ظاهرة الخوف للعمال من إستمرارية الخصخصة لعدم تحقيق العدالة الإجتماعية بين الطبقات وزيادة الفوارق وذلك نظراً لعدم مراعاة محدودى الدخل من قبل أصحاب الأعمال الذين ينظرون إلى تحقيق الأرباح بغض النظر عن مصالح القاعدة من المجتمع كذلك لم يتعرف أفراد المجتمع على حقيقة أهمية الخصخصة ولذلك لابد قبل إتخاذ القرارات بهذا الشأن أن يتم التمهيد للمجتمع حتى يكون هناك وعى من أفراد المجتمع وأصحاب الأعمال لتيسير الأمور بشكل يتفق مع كافة المصالح المجتمعية وأحداث التوازن الإقتصادى والإجتماعى(٢١).

أظهرت الدراسة عدم مراعاة المسئولين والإدارة من زيادة المرتبات والأجور للعمال؛ بسبب زيادة الأسعار ولذلك يتضح مدى العلاقة الجوهرية التى تربط بين الخصخصة وارتفاع

(٢١) سلمى محمود سلمى عبد الحى، التحولات الإجتماعية – الثقافية والمشكلات الأسرية فى المجتمع المصرى، "دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٢٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسعار. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة محمود السيد إبراهيم[٢٢]، حيث توصلت دراسته إلى أن من أهم المشاكل التى تعيشها الطبقة العاملة المصرية تتركز فى غلاء المعيشة وما يصاحبها من إنخفاض الأجور والإستغناء عن الأيدى العاملة.

٥. النتائج الخاصة بالآثار الثقافية للخصخصة:-

القيم النفعية:-

كشفت نتائج الدراسة عن إنتشار القيم النفعية وإنتشار الفهلوة والسرقة والتهليب بين العمال وبعضهم الصالح بقائهم فى العمل خوفاً من الفصل المباشر وعدم الإستقرار.

أظهرت نتائج الدراسة أن المصالح الشخصية والفردية والقيم النفعية إزدادت بصورة واضحة خلال تطبيق نظام الخصخصة بين العمال حتى ينال رضا المستثمر الهندى للبقاء فى المصنع وعدم الإستغناء عنه.

أكدت الدراسة اهتزاز فى القيم الإجتماعية وظهور القيم الفردية والنفعية بصورة كبيرة فى المصنع نظراً لسوء الإدارة الهندية ومحاولة السيطرة على العمال بأى وسيلة.

شعور العمال بعدم الثقة والأمان والإستقرار فى العمل فإضطر الإستفادة من هذا الوضع حتى لا يتم الإستغناء عنه أو طرده.

كشفت الدراسة عن تدنى قيم المصلحة العامة وإرتفاع قيمة الأنانية وتعميق المصلحة الفردية وهذا ناتج عن تطبيق سياسة الخصخصة التى أحدثت تغييراً فى الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للعامل.

٦. النتائج الخاصة بالعلاقات الإجتماعية بين العمال داخل المصنع:-

شكل العلاقات الإجتماعية بين العمال قبل الخصخصة:-

أظهرت نتائج الدراسة عن أن شكل العلاقات الإجتماعية بين العمال قبل الخصخصة كانت علاقات متجانسة ومترابطة وحميمية وهذا يدل على مدى الترابط الإجتماعى والتفاعل والإحترام المتبادل بين العمال وبعضهم البعض.

أكد جميع العمال على عدم وجود أى خلافات بينهم وإن وجدت فى بعض الأحيان لا تصل إلى السوء على الإطلاق وتكون اختلافات فى وجهات النظر فقط.

---

[٢٢] محمود السيد إبراهيم، الوعى الإجتماعى لدى عمال الصناعة فى ظل الخصخصة، دراسة ميدانية مقارنة، مرجع سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بينت الدراسة أن قبل الخصخصة كانت العلاقات الإجتماعية فيها تفاهم وهذا ناتج من الثقافة الريفية التى يتمتع بها معظم العمال حيث يسودها التودد والإخاء والمحبة والترابط.

شكل العلاقات الاجتماعية بين العمال بعد الخصخصة:-

أظهرت نتائج دراسة الحالة أن هناك تغير في شكل العلاقات الاجتماعية بين العمال بعد الخصخصة حيث أكدت جميع الحالات حدوث تغييرات وتدهور في العلاقات الاجتماعية بينهم وأصبحت العلاقة لا تطاق وأصبحوا يشتغلون على بعض جواسيس وبدأت الفتن والتودد للإدارة الهندية وازدادت المصالح النفعية والنزعة الفردية تظهر عند بعض العمال خوفاً من انفصالهم من العمل في المصنع لأنه المصدر الوحيد للدخل.

٧. النتائج الخاصة بالرؤية المستقبلية لصناعة الغزل والنسيج من وجهة نظر العمال بعد الخصخصة:-

كشفت نتائج دراسة الحالة عن عدم رضا العمال عن العمل فى المصنع بسبب سياسة الخصخصة التى أدت إلى تفاقم معدلات التضخم والبطالة وزادت من عدم التكافؤ فى توزيع الدخل.

كما بينت نتائج الدراسة خفض الروح المعنوية للعمال المستمرين فى المصنع لأنهم يعانون من عدم الإستقرار فى العمل وفقدان الإستقرار المادى ومعرضون للأستغناء عنهم فى أى لحظة وهذا يجعلهم يصابون بالتوتر والقلق على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

أسفرت الدراسة عن عدم رضا عمال غزل شبين الكوم، عن العمل فى المصنع بسبب المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والإدارية التى تعرضوا لها من قبل الخصخصة ما أدى إلى تدهور وضعف فى الأوضاع المعيشية الخاصة بهم.

وقد أسفرت الدراسة إلى عدة توصيات منها :-

١. لابد من نشر الوعى الإقتصادى بين أفراد المجتمع لمعرفة أهمية وضرورة الخصخصة.
٢. تفرغ السلطات الحكومية للرقابة على المشروعات الخاصة لإحكام عمليات الضبط وحفظ حقوق العمال مع المشروعات الخاصة.
٣. ضرورة وجود رؤية اجتماعية لعمليات نقل الملكية حتى لا تكون ذات طابع عشوائي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع العربية والأجنبية

(١) الكتب العلمية :

١. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا "تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل" المكتبة الأكاديمية ، منتدى العالم الثالث – القاهرة ، ٢٠٠٧.

٢. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٥م.

٣. أحمد أبو زيد وآخرون ، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤. أحمد القصير، منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٥. أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.

٦. أحمد زايد، التغير الاجتماعي، الطبعة الثانية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧. أحمد زايد: تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٨. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.

٩. أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

١٠. أحمد مجدى حجازي، شادية قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م.

(٢) الرسائل العلمية :

١١. إبراهيم محمود إبراهيم، الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العربية المشتركة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم اقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م.

١٢. أحمد الششتاوي البسيوني النجار ، العلاقة بين التوافق المهني والإنتاجية لعمال صناعة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآداب، جامعة بنها، ١٩٩٧م.

١٣. أحمد عزمي زكي عبد العزيز، دور النقابات العمالية في تحسين جودة الحياة الوظيفية للعاملين، "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٥م.

(٣) المؤتمرات والندوات :

١٤. أحمد صقر عاشور، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، ندوة التحول إلى القطاع الخاص، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١.

١٥. أحمد جلال، نهال المغربي، تقييم السياسة الصناعية في مصر، ورقة عمل رقم ١٠٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، يونيه ٢٠٠٦م.

١٦. أحمد عقلا العقلا ، الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الخامس، المجلد الثاني ، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٢.

(٤) الدوريات:

١٧. أحمد زايد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٨. إيهاب الدسوقي، التخصيصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٩. تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٤) الإدارة العامة للبيانات والمعلومات ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو، ٢٠٠٣.

(٥) التقارير :

٢٠. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٨٨، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

٢١. البنك الدولي، تقرير من التنمية في العالم ، ١٩٩٥.

٢٢. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٣. تقرير التنمية الشاملة في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الأول، ١٩٩٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٦) المراجع الأجنبية :

24. Al- Ghamdi, Abdullah Jumnaan, the Political economy of privatization, the Florid state university, 1992.

25. Alan. K .Scotty "Private Delivery of public Services" public Management, 1986.

26. Alberto chong , Jorge Guillen, Privatzation and labor Policies, USA university, 2011.

27. Alberto Chong et al., Privatization and Labor Policies: Journal of Public Economics, 2011, Vol. 95,

28. Ameneh Moharerhgye Es Fahani, Sara Hossenini, Privatization, supply chain and logistics in National International and Governmtel Environment, 2009.

29. Amtomio Velasco castro, Privatization and Democracy, Venezuela, 2005.

30. Asian Development Bank, American Journal of Economics and sociology, vol.44, 2011.

31. Briand. Friesen, Privatization and Development : The Empirical Evidence, western Illinois University, 1991.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner